

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات  
رقم (108) لسنة (2014م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الاربعاء 2014/9/24 ميلادية الموافق 29 ذو القعدة 1435 هجرية برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد العرشي رئيس مجلس الإدارة وبحضور كل من:-

1. الأستاذ / أمين معروف الجند
  2. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلبي
  3. المهندس / عبدالحميد أحمد المتوكل
  4. الدكتور / محمد أحمد علي ثابت
- ويحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري  
عضو مجلس الإدارة  
" " " "  
" " " "  
" " " "  
سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من شركة ابن الهيثم للمقاولات والتوريدات  
ضد

صندوق صيانة الطرق بشأن المناقصة رقم (RAMP#CW#07) الخاصة بإنشاء المحطات الثابتة للوزن المحوري (محطة الريان ومحطة بروم - محافظة حضرموت) مع توريد وتركيب وتشغيل ميزان وزن محوري ثابت في المحطات المذكورة.  
الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2014/8/5م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد صندوق صيانة الطرق تضمنت الطعن في قرار الإرساء للمناقصة المذكورة كون عطاءها كان مستوفياً لكافة الشروط الواردة في وثيقة المناقصة وأقل سعراً من عطاء الشركة التي أقرت الجهة الإرساء عليها. وطلبت الشاكية في نهاية شكواها من الهيئة وقف الإجراءات وطلب الأوليات ودراستها واتخاذ اللازم وفقاً للقانون.

ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (1226) بتاريخ 2014/8/7م تضمنت وقف إجراءات السير في المناقصة والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات المناقصة، وبناءً عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة بالمذكرة رقم (541) بتاريخ 2014/8/13م والتي تضمنت التالي:

1. تم الاعلان عن المناقصة بتاريخ 2014/4/23م
2. تم استلام العطاءات من المقاولين المتقدمين وعددهم 3 مقاولين.
3. تم فتح المظاريف بتاريخ 2014/5/26م.
4. تم تشكيل لجنة للتحليل بتاريخ 2014/5/26م وتم الفحص الأولي للعطاءات المقدمة من المقاولين والتحليل لجميع العطاءات المقدمة من المقاولين.
5. تم تحليل الوثائق المقدمة من شركة بن الهيثم للمقاولات والتوريدات (الشاكية) والتي قامت بتعبئة أسعار الكميات في الجداول فقط ولم تقم بإرفاق أي وثائق أو تعبئة أي نماذج

- من النماذج المرفقة بوثيقة المناقصة سواء للتأهيل الفني أو التأهيل المالي.
6. تم عمل رسائل للمقاولين بتاريخ 2014/6/3م وذلك لموافقاتنا بالنواقص والوثائق المؤيدة للتأهيل طبقاً لوثائق المناقصة.
  7. رداً على مذكرة الصندوق الأولى قامت شركة ابن الهيثم للمقاولات والتوريدات (الشاكية) بموافقة الصندوق بكتالوج للميزان الثابت وبعد الفحص الفني لمواصفات الميزان المرفق وجد أنه غير واضح وغير مطابق للمواصفات الفنية المرفقة بوثيقة المناقصة.
  8. قام الصندوق للمرة الثانية بعمل رسائل الى جميع المقاولين بتاريخ 2014/6/10م لموافقة الصندوق بالنواقص المذكورة برسائل الصندوق الأولى والتي لم يتم تزويد اللجنة بها.
  9. رداً على رسالتنا الصندوق الثانية قامت شركة ابن الهيثم (الشاكية) بموافقة الصندوق ببعض الوثائق محصورات ضمن ملف واحد منها ما يتعلق باستفسارات اللجنة ومنها ما ليس له علاقة بما جاء في رسالتنا الصندوق وعلى النحو التالي:
    - كتالوج ثاني للميزان الثابت نوع إيفري بريطاني وذات مواصفات تركيبة (أي كتالوج بمواصفات تركيبة ومنشأ بريطاني).
    - كتالوج ثالث نوع إيفري بريطاني الأصل وحرصاً من اللجنة بإعطاء فرصة كافية للمتناقضين فقد تم قبول الكتالوج الثالث والذي كان مطابقاً للمواصفات الفنية.
    - تم فحص جميع الوثائق المستلمة بعد الرسالة الثانية وتبين أن المقاول لا توجد لديه أي مشاريع ذات أعمال مدنية مشابهة للمشروع المذكور كذلك عدم امتلاكه لأي معدات لها علاقة بتنفيذ المشروع بالإضافة الى عدم موافقة الصندوق بقدرته المالية مما يدل على أنه غير مؤهل فنياً ومالياً.
    - لوحظ في الملف المقدم من شركة ابن الهيثم (الشاكية) رداً على استفسارات الصندوق رقم (2) وجود وثيقة ائتلاف مع شركة براقش وول لخدمات النفط والغاز وتاريخ تحرير هذه الوثيقة 2014/6/11م أي بعد تاريخ فتح المظاريف ولم يتم تعبئة نموذج الائتلاف المرفق بوثيقة المناقصة الخاصة في حينه (أي أنه تقدم للمناقصة دون ائتلاف)
    - لم تقم الشاكية بموافقة الصندوق بالكادر الفني الذي سيعمل في المشروع أو الكادر المتخصص بتنفيذ أعمال تركيب الميزان (المهندس الكهربائي والمهندس الإلكتروني ميكانيك) بموجب وثيقة المناقصة رغم مطالبة الصندوق للشاكية بذلك. وعليه فقد اعتبرت لجنة التحليل الفني أن العطاء المقدم من شركة ابن الهيثم (الشاكية) غير مكتمل وتم استبعاده. هذا وقد أرفقت الجهة بردها الوثائق المتعلقة بالمناقصة.
- ثالثاً:** تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره الى مجلس إدارة الهيئة متضمناً الملاحظات الآتية:
- أ. بالنسبة للشكوى:**
1. تم تقديم الشكوى الى الهيئة خلال الفترة القانونية.
  2. دخلت الشاكية الى المناقصة منفردة بصفتها شركة ابن الهيثم ثم قامت بإرفاق وثيقة اتفاق لائتلاف مع شركة براقش بعد تاريخ فتح المظاريف كون الشروط المطلوبة للفوز بالمناقصة والمتمثلة بالقدرة المالية وعقود الخبرة وحجم التشييد السنوي لا تنطبق على شركة ابن الهيثم بصفة منفردة.
  3. أرفقت الشاكية وثيقة ائتلاف موقعة بعد تاريخ فتح المظاريف بالمخالفة للمادة (124)

من اللائحة التنفيذية والتي تنص (على أنه عندما يكون العطاء مقدم من شركاء (ائتلاف) فيجب أن يقدم الضمان باسم الائتلاف مالم تنص وثيقة الائتلاف أن يتم تقديم الضمان باسم أحد الشركاء) وعند مراجعة وثيقة الائتلاف اتضح أن الوثيقة تنص على أن التمويل المالي تتحمله شركة براقش والأعمال التنفيذية تتحمله شركة ابن الهيثم ومع ذلك جاء الضمان باسم شركة ابن الهيثم.

4. نصت المادة (152ج) إذا كان مقدم العطاء شركة ائتلاف فيجب أن يقدم ضمن وثائق المناقصة عقد أولي لهذه الشراكة موضحا فيه أسماء الشركاء ونسبة مشاركتهم في رأس مال الشركة والتزاماتهم بالشركة واسم المدير المسئول المخول من قبل الشركاء بالتوقيع نيابة عن الشركة وهو ما لم تلتزم به الشركة الشاكية حيث قامت بإرفاق وثيقة ائتلاف مؤرخ بتاريخ 2014/6/11م أي بعد تاريخ فتح المظاريف ما يعني بأن شركة ابن الهيثم دخلت المناقصة بصفة منفردة، وبناء عليه فقد استدعى ذلك الجهة إلى استبعاد الشاكية من المنافسة.

#### بـ بالنسبة للجهة:

1. إن عدد من تقدموا لشراء وثائق المناقصة 5 شركات بينما من تقدم للمنافسة فقط ثلاث شركات بحيث انحصرت المنافسة في شركتين فقط مع العلم بأن تاريخ الإعلان كان يوم 2014/4/23م وتاريخ فتح المظاريف 2014/5/26م.
2. أوصت الجهة بالإرساء على مؤسسة الشاطئ للهندسة والمقاولات بمبلغ 1,297,727 دولار بفارق يزيد عن التكلفة التقديرية بمبلغ 90,369 دولار بنسبة 8.12 %.
3. خالفت الجهة المادة (161ح) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والتي تنص على أنه يجب على لجنة فتح المظاريف إعلان وإثبات إجمالي التكلفة التقديرية في محضر فتح المظاريف وهو مالم يتم إثباته من قبل اللجنة حيث أرجعت الجهة سبب ذلك إلى عدم وجود تكلفة تقديرية دقيقة حتى لحظة فتح المظاريف مع العلم بأن الشاكية أحضرت تسجيلاً صوتياً لوقائع جلسة فتح المظاريف تثبت فيه إعلان لجنة فتح المظاريف عن التكلفة التقديرية للمنافسة بمبلغ 230,000,000 ريال وهي تختلف عن التكلفة التقديرية المثبتة في تقرير لجنة التحليل الفني.

وإبعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولات، إتخذ القرار الآتي:

#### القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وكون الشروط المطلوبة للفوز بالمناقصة المتمثلة بالقدرة المالية وعقود الخبرة وحجم التشييد السنوي الموضحة في وثيقة المناقصة لا تنطبق على الشاكية وفقا لما اوضحته الجهة في ردها على الشكوى، كما ان الوثيقة المقدمة من الشاكية الى الجهة بشأن الائتلاف مع شركة براقش مؤرخة بتاريخ لاحق على تاريخ فتح المظاريف اذ انها مؤرخة في 2014/6/11م وفتح المظاريف تم في 2014/5/26م فان عدم تعويل الجهة على تلك الوثيقة ثم قيامها باستبعاد العطاء المقدم من الشاكية في المناقصة موضوع الشكوى لعدم استجابته للشروط المطلوبة للفوز بالمناقصة يعد اجراء صائبا وموافقا للقانون. ولذلك،



واستنادا الى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مايلي:

1. رفض الشكوى المقدمة من شركة ابن الهيثم للمقاولات والتوريدات لصحة الأسس التي بني عليها قرار استبعاد عطائها.
2. التوجيه إلى الجهة باستكمال الإجراءات وفقا للقانون.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 29 ذو القعدة 1435 هجرية الموافق 2014/9/24 ميلادية.

المهندس/عبد الحميد المتوكل  
عضو الهيئة العليا  
للقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/امين معروف الجند  
عضو الهيئة العليا  
للقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/محمد أحمد علي ثابت  
عضو الهيئة العليا  
للقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي/عبدالرزاق سعيد الأكلبي  
عضو الهيئة العليا  
للقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/عبد الملك أحمد العرشي  
رئيس الهيئة العليا  
للقابة على المناقصات والمزايدات